الفساد الإداري وطرق معالجته

د. عمار طارق عبد العزيز*

المقدمة

يعد الفساد الإداري من اخطر أنواع الفساد لان الإدارة تمثل المحرك الرئيسي في حركة الدولة والسلطات القائمة، ويتمثل الفساد هنا في التصرفات غير القانونية والتعقيدات البيروقراطية واخطاء القطاع العام المؤدية إلى عدم تحقيق أهدافه في تقديم أفضل الخدمات العامة إلى الشعب وبالأخص الخدمات الأساسية. وهنا نقف عند القائمين بالادارات، فالفساد يعكس عدم أهليتهم للمسؤولية بحكم تدني أخلاقياتهم، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والمحسوبية والمنسوبية، وتدني الكفاءات الإدارية والفنية، لكن الفساد الإداري هو جزء لا يتجزأ من الفساد عموما وفي مقدمته الفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، والفساد الاجتماعي، والتي تشكل في مضمونها المسبب الرئيسي للفساد الإداري.

وتعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتتباين درجة انتشارها من مجتمع إلى آخر. ولم يعد الفساد الإداري مشكلة تعاني منها دولة بعينها بل تحول إلى ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول. ويترتب على تفشي هذه الظاهرة أضرارا جمة وعلى كافة الأصعدة وتأتي آثارها السيئة على مجالات الحياة كافة الحاضرة والمستقبلية.

وهنا نسلط الضوء على مفهوم الفساد الإداري، وأسبابه والآثار المترتبة عليه وطرق معالجته محاولين التركيز على الوضع العراقي.

المبحث الأول

مفهوم الفساد الإداري وأسبابه

أولا: مفهوم الفساد الإداري

* مدرس القانون العام في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ليس هناك تعريف محدد للفساد الإداري بالمفهوم الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل غير مشروع أو لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية والمنسوبية.

ومفهوم الفساد الإداري مفهوم واسع يتسع بسعة أساليبه، فقد يكون ذلك من خلال تفشي الرشوة أو المحسوبية أو التزوير أو الاختلاس أو تعيين الأقارب والأصدقاء في مناصب إدارية لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية أو يكون ذلك بعرقلة الإجراءات أو المعاملات التي يسعى إليها المواطن واستغلال ذلك في الرشوة.

فالفساد الإداري مفهوم واسع لا يمكن ان يحويه تعريف مانع وجامع له، ولذلك ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع، وهو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص.

والفساد انحراف أخلاقي على المستوى الإداري لكبار الموظفين والمكلفين بخدمة عامة في السلطات القائمة من خلال اخذ الرشاوى والاختلاس والغش والتزوير، والتهرب الوظيفي، وبيع أموال الدولة لتحقيق المصالح الشخصية وبأثمان زهيدة.

غير أن ثمة انحرافا إداريا ينتهك فيه الموظف القانون والأنظمة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة" وهذا لا يتضمن فقط المكاسب المالية لكن أيضاً المكاسب غير المادية، مثل تعزيز السلطة السياسية.

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف أو مكلف بخدمة عامة بقبول أو طلب رشوة لتسهيل أو انجاز معاملة ما. كما يمكن للفساد ان يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات عموما ولكنها تتباين في درجاتها تبعا لمدى فاعلية المؤسسات الرقابية وانتشار الوعي الأخلاقي والقانوني والإداري في الدولة، أما في بلدان عالم الجنوب فان فساد مؤسسات الدولة تصل إلى أقصى درجاتها، وهذا نتيجة طبيعية للتخلف وارتفاع معدلات البطالة. فالفساد قد يظهر في مؤسسات البنى التحتية في الدولة، وفي

هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي فيعرقل سير حركة تطور المجتمع ويقيد عملية النمو الاقتصادي فيها.[1]

هذا وان الفساد الإداري له أسبابه وآثاره ومضاعفاته التي تؤثر وتضر في المجتمعات وأخلاقيات الأفراد ومستوى أداء الاقتصاد الوطني وهناك طريقان لممارسة الفساد الإداري:

الأول: دفع الرشوة (العمولة أو الهدية) إلى الموظفين المتنفذين وغيرهم والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل وانجاز المعاملات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

الثاني: استخدام المال العام للأغراض الشخصية والانتفاع من المراكز الحساسة، بتعيين الأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي.[2]

مع العلم إن أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعاً من وجهة نظر المعنيين بهذا الموضوع هي الوساطات، هدر الوقت والمال العام وضعف الالتزام بأوقات الدوام الرسمية، واستخدام الأجهزة والمعدات العائدة للإدارة لإنجاز المصالح الشخصية، والتحيز والمحاباة لجماعات وأفراد من دون وجه حق.

أما اقل أنماط الفساد الإداري شيوعاً فهو تسهيل عمليات غسل الأموال، التواطؤ مع مرتكبي الجرائم والمتهمين، وإفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة.

من جانب آخر لابد من التمييز بين الفساد المالي والفساد الإداري

فالفساد المالي يتمثل بمجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

أما الفساد الإداري فهو يتعلق بمظاهر الفساد والانتهاكات الإدارية والوظيفية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته لمهام وظيفته في نطاق التشريعات والقوانين والضوابط. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار أو

---

[1]) برنامج إدارة الحكم في الدول العربية – النشرة الإخبارية الفصلية – العدد الثالث – نيسان/ سبتمبر 2005.

[2]) جريدة الرياض – الأربعاء 21/مارس/2007 – العدد 14149.

انجاز الأعمال الخاصة، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة.[1]

هذا ويرى البعض ان مظاهر الفساد الإداري تقسم إلى أربع مجموعات هي:

-1مظاهر الفساد والانحراف الوظيفي أو التنظيمي والتي ترتبط بالانتهاكات التي يرتكبها الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تضر بالعمل وبحسن انتظامه، كعدم الالتزام بأوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو إضاعة الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر أو تأدية الأعمال الخاصة، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها.[2]

-2مظاهر الفساد والانحراف الأخلاقي، والمتعلقة بمسلك الموظف الشخصي وتصرفاته في العمل، كأن يرتكب فعلاً مخلاً بالحياء في أماكن العمل أو ان يلعب القمار أو يتعاطى المخدرات، أو أن يسيء إلى مصلحة الجمهور أو أن يطلب من أي كان هدية أو عمولة، أو أن يجمع بين الوظيفة واي عمل آخر دون إذن إدارته، أو أن يستغل وظيفته لتحقيق مكاسب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية الاجتماعية، باختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء وأبناء العشيرة الواحدة والمدينة الواحدة في التعيين مثلا، أو المحسوبية السياسية التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين سياسياً وحزبياً حسب، وإنما تمتد إلى معاقبة ومحاربة الخصوم السياسيين أو المستقلين بحرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة، دون الأخذ بنظر الاعتبار الكفاءة والجدارة. وقد ترتب على انتشار ظاهرتي المحسوبية والمنسوبية أن شغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وغير كفوئين وغير نزيهين، مما أدى إلى انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

-3مظاهر الفساد والانحراف المالي، وتتمثل في انتهاك القوانين والأنظمة المالية التي تحكم سير النشاط الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، كظاهرة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الشخصية وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام، التي تأخذ أشكالا وصوراً متعددة أكثرها انتشاراً هي تبديد الأموال العامة

---

[1]) الفساد الإداري. مفهومه وأسبابه ومظاهره- ياسر خالد بركات الوائلي- النبأ- العدد 80 كانون الثاني 2006.

[2]) احمد عبد الرحمن- مظاهر الانحراف الوظيفي- مجلة التدريب والتقنية –ع 57 – ص 26-28.

في الإنفاق على الأبنية والأثاث والمعدات غير الضرورية والرواتب والأجور المدفوعة للمرافقين والحراس من دون حاجة حقيقية، فضلاً عن الإسراف في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، ومن اخطر هذه المظاهر لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استخدام العناصر الأجنبية ذات الكلفة الاقتصادية والمالية العالية، في حين تكون الخبرات والمهارات الوطنية غير قاصرة في تأدية الأعمال المطلوبة وبكلف اقل كثيرا من كلف العمالة الأجنبية.

د- مظاهر الفساد والانحرافات الجنائية، وفي مقدمتها الرشوة المتفشية في جميع المستويات الإدارية والحكومية، وكذلك الاختلاس، والتزوير وغيرها.

هذا وان مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى.[1]

ثانيا: أسباب الفساد الإداري

للفساد الإداري أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، غير أن هذا لا يعني أن وجود الفساد يقتصر على هذه العوامل الثلاث ولكن لأهميتها في بنية وتكوين المجتمع فاننا سنتناولها بالدراسة. ففيما يتعلق بالعوامل السياسية المسببة لظاهرة الفساد. يمكن القول أن مظاهر مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتباين في شدتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد منها عدم وجود نظام سياسي مستقر وفعال يستند إلى دستور ديمقراطي دائم يكرس مبدأ فصل السلطات، بعبارة أخرى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وفي هذه الحالة يغيب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد بسبب غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون وشيوع ظاهرة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من الدول يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة.

كما يمكن لظاهرة الفساد الإداري أن تنتشر بشكل كبير في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته وهو أمر مرتبط أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فاستقلالية القضاء مبدأ في غاية الأهمية ويستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تمارس

[1] http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/eid.htm

عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز. وهنا فان السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.

وهناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري ويتمثل بضعف الوعي السياسي والجهل بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

وفي تقرير لمعهد الدراسات السياسية الأمريكية (IPS) ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (FPS) الصادر في حزيران 2004 يشير إلى أن الفساد الاقتصادي معبراً عنه بالعديد من الخروقات المالية التي حدثت تحت ظل الاحتلال، فقد تم التحقيق مع موظفي شركة (هاليبرتون) لاتهامها بتقاضي مبالغ مالية بلغت نحو (160) مليون دولار لأعمال لم تنجزها بالإضافة إلى (60) مليون دولار تمثل الرشاوى التي حصل عليها بعض موظفي هذه الشركة من مقاولين ثانويين وأخرى غيرها.

اما بالنسبة للعوامل الاقتصادية المتعلقة بظاهرة الفساد فمنها ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة حيث أن معظم العمليات الاقتصادية تتم عن طريق صفقات تجارية مشبوهة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، إذ ستضر هذه العمليات بمسيرة عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج.

من جهة أخرى، فان ارتفاع مستويات الجهل والتخلف والبطالة يشكل عاملا كبيرا في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الثقافي ظلت مرتبطة بالرشوة، كما أن ضعف الأجور والرواتب أو ضعف القدرة الشرائية للنقود تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد.

وإذا ما تفحصنا العوامل الاقتصادية التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الفساد الإداري في الدولة العراقية، نجد أن هناك أسبابا مختلفة تقف وراء هذه الظاهرة منها غياب جهاز ضريبي يتناسب والنشاط الاقتصادي العراقي، اذ نتج عن ذلك تفشي حالة الفساد الإداري بشكل كبير، فضلا عن ضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي ومن ثم اتساع أوضاع التهرب الضريبي خلال فترة الاحتلال.

كما يمكن لظاهرة الفساد الإداري أن تتفشى وتتزايد بسبب العوامل الاجتماعية الضارة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية والقيم السائدة فيها، إذ تؤدي العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية دوراً مهما في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها وهذه القيم مرتبطة أيضا بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع، كما ان النظام الإداري له دور فاعل في وأد هذه الظاهرة

أو استفحالها من خلال العمل على بناء نظام إداري فاعل ووضع ضوابط حقيقية وعلمية رصينة لعمل هذا النظام.

وقد نتج عن انتشار ظاهرتي المحسوبية والوساطة في المجتمعات النامية ومنها العراق أن شغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وغير كفوئين ويفتقرون إلى النزاهة كون أساس مجيئهم إلى مراكزهم غير سليم ألا وهو الوساطة، مما اثر سلبا على كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج. وعليه فان الفساد المالي والأخلاقي صنوان لا يفترقان في معظم الأحيان إلا في حالات نادرة، فالأصل أن الفساد هو احد الأعراض التي تشير إلى وقوع خلل في النسق العام (المجتمع) وبالتالي حدوث خلل في منظومة السلوك والتصرفات التي تنتج عن تراجع قواعد الأخلاق والقيم لدى الفاسدين.[1]

من جانب آخر هناك أسباب أخرى لتفشي ظاهرة الفساد الإداري منها عدم تطبيق نظام المساءلة والعقاب بشكل حازم على جميع أجهزة الدولة، وضعف الوازع الأخلاقي، والضعف الإعلامي في التوعية بأضرار الفساد الإداري، والجشع المادي، وارتفاع تكاليف المعيشة وغيرها من الأسباب الأخرى.

كما توجد أسباب قانونية قد تؤدي إلى استفحال هذه الظاهرة فمثلا نص المادة **136** من الدستور والتي لا تسمح بإحالة موظف على القضاء إلا بإذن من الوزير المختص، وهذه المادة ستكون بمثابة عقبة كأداء أمام الجهات الساعية إلى القضاء على مظاهر الفساد الإداري كما انها تشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ استقلال القضاء فبوجودها سيمتنع على القضاء محاسبة المخلين كما انها تقود إلى طي قضايا فساد كبيرة أضرت بالاقتصاد الوطني.

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

---

[1]) جريدة الزمان الدولية – العدد 2625- 2007/2/21.

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على الفساد الإداري

تترتب على الفساد المالي والإداري آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة تؤثر بشكل مدمر على المجتمع.

فالآثار المدمرة لتفشي هذه الظاهرة تطال كل مقومات الحياة في الدولة، فتضيع الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل سير الأداء الحكومي وانجاز الوظائف والخدمات، وتقود إلى تخريب وإفساد ليس على المستوى الاقتصادي والمالي حسب، بل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن التدهور الخطير في مؤسسات ودوائر الخدمات العامة المتصلة بحياة المواطنين.

ويعد الفساد الإداري والمالي المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لتلك البرامج لمصلحة أشخاص معينين من خلال استغلال مراكزهم أو الصلاحيات المخولة لهم.

وبذلك تتعرقل عملية التنمية ويتفشى التخلف والفساد وينعكس بدوره على مجالات الحياة كافة وفي ذلك خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت وضياع فرص التقدم والنمو والازدهار.

وبالنسبة للآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد، يمكن تحديد بعض الآثار المتعلقة بهذه الظاهرة ومنها:

1- يسهم الفساد الإداري في تراجع دور الاستثمار العام وإضعاف مستوى الخدمات في البنية التحتية بسبب الرشاوى والاختلاسات التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار في هذه المجالات وتؤثر في توجيهها بالشكل السليم أو تزيد من كلفتها الحقيقية.

2- للفساد الإداري دور كبير في تحديد حجم وجودة موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي بأكبر حجم وأفضل جودة لما يمكن أن تحققه هذه الاستثمارات من توفير الموارد المالية وفرص العمل ونقل المهارات والتكنلوجيا، فقد برهنت الدراسات وأثبتت التجارب أن الفساد الإداري يقلل من حجم هذه الاستثمارات ويضعف من جودتها في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني، بل انه قد يقود إلى جعلها عبأ كبيرا على

موارد الدولة، بالإضافة إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من أضرار الفساد باستثماره.

-3يقود الفساد إلى إساءة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة، مما يسمح لهم بالسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية والمنافع الخدمية التي تقدمها الدولة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه الطبقة وبقية أفراد المجتمع.

-4كما يؤدي إلى التقليل من كفاءة الاقتصاد ويضعف من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى انه يقوم بزيادة مديونية الدولة.

ومن أكثر ما يصيب المؤسسات الاقتصادية في أي دولة سوء الإدارة، فنجاح المؤسسة أو فشلها مرهون بالسياسة الإدارية لها، وإذا ما تفشى الفساد الإداري في أي منشأة اقتصادية، فان ذلك نذير بإفلاس تلك المنشأة وانهيارها، وقد رأينا في الماضي القريب كيف انهارت وأفلست اكبر شركات الطاقة الأميركية المعروفة باسم (انرون) بسبب الاختلاسات والرشاوى وهو ناتج من فساد الإدارة.

كما تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث ان خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

ويظهر الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية بصورة متعددة منها:

-1الغش في دراسات الجدوى، وهذه الدراسات ضرورية قبل الإقدام على إنشاء أي مؤسسة، فهي تبين مدى إمكانية المشروع في تحقيق الأرباح، وحجم تكاليف الإنشاء، وحاجات السوق، ومدى ملاءمة المكان والزمان الذي سيقام فيه، والفساد في إعداد تلك الدراسات سوف يؤدي إلى انهيار المؤسسة، فالواجب إسناد تلك الدراسات لمن تتوافر فيهم النزاهة والكفاءة.

-2عدم إتقان العمل، وذلك عن طريق إهمال جودة المنتج، ما يؤدي إلى ظهور العيوب في السلع والخدمات المنتجة، فتتشوه صورة المنتج ومعه صورة المؤسسة فلا يبقى مجالا لتمشية منتجاتها.[1]

أما بالنسبة للأضرار الاجتماعية الناتجة عن الفساد الإداري فهي تلقي بظلها على جميع مفاصل النظام الاجتماعي للدولة فتؤثر على عدالة النظام القانوني وتضر بنزاهة القضاء وتؤدي إلى

[1] http://alwaei.com/view_end.php?issue=453

انهيار الوضع الاجتماعي والثقافي وتؤثر على النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تستشري فيه المظالم وانعدام المبادئ والقيم.

كما يؤدي تفشي الفساد الإداري إلى انتشار اليأس وفقدان الشعور بالمسؤولية تجاه مصلحة الوطن بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط والاتكال التي تنعكس بدورها على حجم العمل والإبداع والابتكار والتطور.

هذا وقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر مؤخرا "أن ما حذرت منه في آذار **2005** قد تحقق، أو بات قاب قوسين أو أدنى، وهو ان العراق أصبح الأكثر فسادا بين دول العالم". وأشار إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين عدد من المسؤولين العراقيين في مستويات مختلفة، تأتي آثارها الضارة على ثروات ومرافق الدولة، بالإضافة إلى دور الاحتلال في تبديد مليارات الدولارات من الأصول العراقية التي تم الاستيلاء عليها بعد الاحتلال.

من جانب آخر تنعكس آثار الفساد الإداري على الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات بشكل سلبي فمن جهة تساهم في ارتفاع قيمة الكلف النهائية لها ومن جهة أخرى تؤثر في كمية وجودة السلع والخدمات المقدمة، فتظهر في الواجهة مشاريع تبدو في ظاهرها ذات فوائد جمة الا ان واقع الحال عكس ذلك تماما.

وهذه المشاريع معدة من قبل شريحة من المنتفعين الساعية إلى تحقيق منافع ومصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

هذا وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين الفساد والقدرة التنافسية للاقتصاد بشكل عام.

وقد أشارت إحصائيات الأمم المتحدة إلى ان ما نسبته **70%** من الأموال العراقية المخصصة لعمليات إعادة الأعمار تضمحل جراء الفساد الإداري والمالي الذي يترافق مع تنفيذ تلك العمليات.

وأعلنت مفوضية النزاهة العامة في العراق إلى ان القيمة التقديرية لأموال "الهدر" و"الفساد الإداري والمالي" تبلغ ثمانية مليارات دولار خلال أربع سنوات.

وأدرجت منظمة الشفافية الدولية في عام **2006** العراق إلى جانب هاييتي وبورما بين أكثر الدول التي تعاني من الفساد الإداري في العالم.

وهذه الدول هي كالآتي:

1-العراق

2-هاييتي

-3ماينمار غينيا

-4السودان

-5الكونغو الديمقراطية

-6**تشاد بنغلادش**[1]

وفي تقرير نقلته الحياة، ان المفوضية العامة للنزاهة في العراق تحقق بأكثر من 2500 قضية فساد إداري ومالي أدت إلى إهدار نحو 80 بليون دولار منذ الاحتلال الأميركي في العام 2003.

وذكر ستيورت بوين المفتش الخاص لعمليات إعادة إعمار العراق في تقرير في يناير كانون الثاني 2005 ان 8.8 مليار دولار لم يعرف مصيرها بعد تسليمها للوزارات العراقية.

[1]) انظر تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2006

المبحث الثالث

طرق معالجة الفساد الإداري

تعد جميع أشكال الفساد السياسي والإداري والمالي المنغص الأول للتراهة والشفافية اللتين تعدان الضمان الحقيقي لعملية بناء الاقتصاد الوطني ويقع على عاتق الدولة مسؤولية إطلاع المواطنين بصورة مستمرة على سير عمليات الإدارة العامة.

لذا ينبغي أن يرافق نشاط المرافق العامة شفافية عالية تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المختصة من الإطلاع على الحقائق المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية لكي يكون بالإمكان مساءلة ومحاسبة المسؤولين في حال وجود تقصير في العمل أو عمليات فساد تقود إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني.

والعلاقة بين الشفافية والفساد والإداري علاقة عكسية فكلما نضجت وسائل الشفافية وأخذت دورها في المجالات كافة ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والقضاء عليه والتقليل من آثاره المدمرة، حيث يستمد الفساد قوته من الغموض وعدم الوضوح اللذين يكتنفان إدارة الأموال العامة.

-1تنشيط وإعمال السياسات الضرورية لاجتثاث الفساد الإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية.[1]

-2تدوير الموظفين والمسؤولين بشك مستمر لضمان عدم السماح لبناء بؤر فساد إداري على هيئة عصابات منظمة يكون من الصعب بعد استفحالها القضاء عليها، فبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في موقعه يتسبب في تفشي الفساد ويقود إلى بناء شبكات فساد إداري تكون بمثابة سرطان في جسد الدولة.

-3تشجيع العاملين داخل دوائر الدولة على تقديم ما يتوافر لديهم من معلومات متعلقة بعمليات مشبوهة قد تشكل جرائم فساد إداري.

-4رفع الأجور والرواتب للعاملين في الدولة لضمان توفير الحد الأدنى من الرفاهية التي تمنعهم من الانجرار إلى مزالق الفساد الإداري، وتضمن عدم ترك الكوادر الكفوءة والنزيهة لمؤسسات الدولة لمصلحة القطاع الخاص، فيبقي في الإدارة العامة الموظفين غير الأكفاء فتتراجع الإنتاجية ويكرس الروتين ويبدأ الفساد الإداري بالظهور.

---

[1] http://www.almotamar.net/news/37917.htm

-5توعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد الإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه.

-6تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد الإداري لتشكيل منظومة ردع خاص وعام لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير.

-7تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتخويلها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد الإداري.[1]

-8الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسؤولين لضمان عدم تكدس الأموال المتحصلة من عمليات الفساد الإداري لديهم.

-9ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

-10الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الساعية إلى محاربة مظاهر الفساد الإداري حيث يكون بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل سوية على عدم السماح لمرتكبي جرائم الفساد من الفرار إلى خارج بلدانهم وضمان استرجاع المبالغ المنهوبة.

-11استخدام أساليب الحكومة الالكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما قد ينجم عنه من إغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبالغ مالية معينة (رشاوى).

---

[1]) مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية- مكافحة الفساد في التشريع المصري بين ألازمة والواقع السياسي – تقرير اب/ 2006- اعداد المحامي ايناس سليم.

الخاتمة

يعد الفساد الإداري آفة المجتمعات وهو ليس بظاهرة غير مرغوب بها فحسب، بل ظاهرة خطيرة تقود للفساد الأعظم ألا وهو انهيار الدولة والمجتمع، فالفساد الإداري هو بذرة كل أنواع الفساد، الفساد التعليمي والمالي والإعلامي والصحي والثقافي والاقتصادي، بل نواة كل فساد في شتى مجالات الحياة والمجتمع، فإذا انتشر الفساد فسد المجتمع كله، والمجتمع الفاسد هو مجتمع غير مستقر ومهزوز ويسهل اختراقه من قبل الفاسدين.

إن الإدارة العامة في أية دولة ينبغي أن تعمل في ظل قوانين وأنظمة تحدد مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها، للنهوض بالمجتمع وبناء الدولة العصرية، ومن غير المقبول أن تخالف الإدارة القوانين والأنظمة التي أوجدتها وخولتها السلطة أصلاً، فإذا فعلت كان هذا الفساد الخطير، وهنا ينبغي محاسبة الإدارة، ومعاقبة المفسدين من رجالها.

وعلى ذلك أثبتت الدراسات والتجارب إن الفساد الإداري لا يخدم فئة ضالة صغيرة في حين يضر بالمجتمع ككل، عليه كان لزاما وضع الأساليب الكفيلة بمحاربة هذه الآفة والقضاء عليها.

ومن أهم هذه الأساليب هي إعادة النظر في النظام الإداري القائم وإجراء عملية مراجعة شاملة لأنظمة الإدارة عن طريق الإصلاح الإداري الذي يعرف على انه (إدخال تعديل في تنظيمات إدارية قائمة، أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك).

بالإضافة إلى ذلك لابد من إتباع بعض الإجراءات الضرورية للقضاء على هذه الآفة ومن أهم هذه الإجراءات:

1- إصلاح نظام المصارف والسيطرة عليه لمنع سارقي المال العام من الاستفادة منه بواسطة عمليات غسيل الأموال.
2- تفعيل المؤسسات الرقابية وتأكيد استقلالها لتشرف على مراقبة العمل في المؤسسات الحكومية.
3- تقليص البيروقراطية والحد من الروتين في تسيير مصالح المواطنين، وإلا سيلجأ المواطن إلى طرق ملتوية لإنهاء معاملاته وتيسير أموره.
4- تحسين الوضع المادي للموظف من خلال رفع الرواتب والأجور والحوافز لتفادي انزلاقه إلى هاوية الفساد بسبب العوز والحاجة.
5- تطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين المسيرة لعمل الإداري.
6- تفعيل الأنظمة الحديثة في حماية المال العام.

-7إزالة المعوقات السياسية والقانونية المعرقلة لعملية محاسبة المتهمين بعمليات الفساد الإداري.

-8تكثيف الجهود الخاصة بالتوعية الإدارية ومحاربة الفساد الإداري.

المراجع:

-1برنامج إدارة الحكم في الدول العربية – النشرة الإخبارية الفصلية – العدد الثالث – نيسان/ سبتمبر **2005**.

-2جريدة الرياض – الأربعاء **21**/مارس/**2007** – العدد **14149**.

-3الفساد الإداري – مفهومه وأسبابه ومظاهره – ياسر خالد بركات الوائلي – النبأ – العدد **80** كانون الثاني **2006**.

-4احمد بن عبد الرحمن–مظاهر الانحراف الوظيفي– مجلة التدريب والتقنية– ع **57** – ص **26**–**28**.

-5جريدة الزمان الدولية – العدد **2625**– **2007/2/21**.

-6انظر تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة **2006**.

-7مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية – مكافحة الفساد في التشريع المصري بين ألازمة والواقع السياسي– تقرير اب/**2006**– اعداد المحامي ايناس سليم.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.almotamar.net/news/37917.htm

2- http://www.mafhoum.com/syr/articles-04/eid.htm

3- http://www.alwaei.com/view-end.php?issue=453 1